مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 64 السنة:2022

القانون في مصر الفرعونية: قانون حور محب أنموذجا

The Law in the Pharaonic Egypt: Horemheb Law as Model

سليم سعيدي[1]
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
salimsaidi215@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/09/15 القبول 2021/09/04 النشر على الخط 2022/03/15
Received 15/09/2020 Accepted 04/09/2021 Published online 15/03/2022

ملخص:

على الرغم من ضخامة الإنتاج الحضاري الذي تركته مصر القديمة وتنوّعه وتعدّد مصادره، إلاّ أن نصيبها من التشريعات القانونية كان ضئيلا جدا مقارنة بجيرانها في الشرق الأدنى القديم، وكان أهمها قانون الملك حور محب خلال الدولة الحديثة الذي عُثر عليه منقوشا على حجر ضخم، وقد أراد من خلاله محاربة الفساد والفوضى التي انتشرت في البلاد قبيل توليه الحكم، من خلال إصدار تعليمات صارمة وجّهها لجباة الضرائب والقضاة وطالبهم بتطبيقها،وتضمنت عقوبات قاسية كالضرب والنفي وتشويه الأعضاء لكل من يخالفها.

الكلمات المفتاحية: القانون؛ التشريع؛ مرسوم؛ حورمحب؛ مصر الفرعونية.

Abstract:

In spite of the huge civilized production that the ancient Egypt has left of the diversity and abundance of its sources; yet its legal legislations portion was so little in comparison to its neighbors in the Ancient Near East and the prominent was the law of King Horemheb during the modern state found engraved on a big stone.Through which, he intended to fight the corruption and anarchy that spread in the country before his reign, by issuing strict instructions directed to the taxes- collectors and the judges and ordered them to execute them, included severe punishments like: the beating, the exile and the resection of the organs for anyone who contradicted these instructions.

Keywords: Law, legislations,edict, Horemheb, Pharaonic Egypt

[1]– المؤلف المراسل: سليم سعيدي البريد الإلكتروني: **salimsaidi215@gmail.com**

1. مقدمة:

على الرغم من الإنتاج الحضاري الضخم التي خلّفته مصر الفرعونية، وتنوّعه وتعدّد مصادره إلاّ أنّه يكاد ينعدم في مجال التشريعات القانونية مقارنة بجيرانها في الشرق الأدنى القديم، فلا يكاد يوجد في مصر قانون يضاهي قانون حمورابي في العراق القديم[1]، ويكمن السبب في ذلك إلى طبيعة نظام الحكم في مصر الذي يعتمد على الملكية الوراثية، ويرتبط بالدين والمعتقدات التي تجعل من الفرعون إلها، ونتج عن ذلك أن استأثر الملك بالسلطة المطلقة[2]، فهو مصدر جميع السلطات، فمنع هذا من وجود تشريعات مكتوبة، لأنّ سلطة القانون ربما نافست أو قيّدت السلطة الشخصية للملك[3]، فكان الملك يتدخّل في جميع المسائل، فهو الذي يصدر القرارات والتوجيهات للموظفين كما يشاء بغية الفصل في المنازعات، فالفرعون في نظر رعيته مشرّع مُوحى إليه من إلهه من أجل الخير العام، فما يقوله الملك هو بمثابة قانون [4] لشعبه [5].

غير أن هذا لا يعني أن الملك كان يباشر كل السلطات بنفسه، بل نجده يفوّض الكثير من سلطاته لصالح بعض الشخصيات المهمة كالوزير، وبعض الكهنة، وكبار القضاة [6]، الذين كانوا يحكمون حسب توجيهاته وحسب العادات والتجارب المعروفة التي يعتبرونها توافق الإرادة الملكية، والتي يمكن أن تتغير إذا رغب الملك في ذلك[7].

إلاّ أنّ ندرة التشريعات القانونية في مصر القديمة لا يعني تفشّي الفوضى وانتشار الظلم في البلاد، بل كان العدل من أبرز الصفات التي افتخر بها الفراعنة[8] ودعوا إليها[9]، فقد ساد مصر إيمان واضح بأنّ جميع الناس متساوون في الحقوق والفرص، لأنّ الخالق: «قد خلق كل إنسان مثل زميله»، كما جاء في الأدب المصري القديم[10]، ولقد تم التعبير عن العدالة في اللغة المصرية القديمة بلفظة (ماعت)، ولم تكن هذه العدالة موضوعة في قوانين، بل يتم التعبير عنها بالمعالجة المثلى في كل ما يتعلق بأمور الحياة[11].

---

(1) -François Daumas, la civilisation de l'Egypte pharaonique, ARTHUD, Paris, 196, P189.

(2) - محمد عبد الهادي الشقنقيري، مذكرات في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 82.

(3)- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، سلسة عالم المعرفة (183)، الكويت، مارس،1994، ص26.

(4)- لقد وردت كلمة في اللغة المصرية القديمة قريبة من لفظة قانون وهي **حب** (HP)، وعرفت في تطورها عدة معاني، كانت قبل عصر الدولة الوسطى (2133-1991 ق.م) تعني (الحبل) الذي يستعمل في تحديد الأرض ولضبط المسافات بين القبور، ثم صارت تعني(الحبل) الذي يستخدم في عملية مسح الأرضي بشكل عام، لكن خلال عصر الدولة الوسطى تغيّر مفهوم **حب** (HP) من الحبل الذي يستعمل كوسيلة قياس لتحديد الأراضي أو مسحها إلى معنى مجازي هو(المقياس أو المعيار) الذي يراعى لإقامة العدالة والفضيلة في المجتمع، وبعد ذلك صارت كلمة **حب** (HP) تعني قاعدة قانونية أو جبائية أو قرار ملكي أو عقد أو حكم' للمزيد انظر:

-Bernadette Menu, recherches sur l'histoire juridique, économique et social de l'ancienne Egypte, institut français d'archéologie oriental, paris, 1998 P21

(5)- Alexandre Moret, Histoire de l'Orient, tome I, préhistoire, 4eme et 3eme millénaire, p.u.f, Paris, 1941, P.434

(6) - فخري أبو سيف مبروك، التفويض في النظم السياسية القديمة، مطبعة المدني، القاهرة، 1980، ص73.

(7) -إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 26.

(8)- لقد شوهت التوراة صورة الملوك المصريين، وجعلت من اسم الفرعون رمزا للظلم والقهر فقد جاء مثلا في سفر الخروج «فاستعبد المصريون بني إسرائيل بعنف، ومرّروا حياتهم بعبودية قاسية في الطين واللبن وفي كل عمل في الحقل، كل عملهم الذي عملوه بواسطتهم عنفا» بأمر من فرعون مصر، للمزيد انظر: كتاب التوراة سفر الخروج، 1-2.

(9)- هنري فرانكفورت وآخرون، ما قبل الفلسفة، تر: جبرا إبراهيم جبرا، دار مكتبة الحياة، بغداد، 1960، ص212.

(10) - جون ولسون، الحضارة المصرية، تر: أحمد فخري، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، (د.ت)، ص 212.

(11) -هنري فرانكفورت وآخرون، المرجع السابق، ص.101- 103؛

-Bernadette Menu, op.cit , P.17

وعلى الرغم من عدم وجود مجموعات قانونية متكاملة، شبيهة بتلك المجموعات القانونية التي تركها العراقيون القدامى، إلاّ أنّ مصر مع ذلك قد عرفت بعض التقنينات وإن كانت بسيطة، حيث يذكر المؤرخ الإغريقي هيرودوت أنّ الملك أمازيس (أحمس الثاني) قد أصدر قانونا لشعبه [1]، أمّا ديودور الصقلي فقد ذكر أنّ مصر قد عرفت ستة ملوك مشرعين وهم: منيفيس (مينا)، ساسوخيس، سيسوسيس، أمازيس، داريوس، وقد نصّبوا أفضل الرجال من كل المدن وعيّنوهم كقضاة، وكانوا يحكمون وفق قوانين مدوّنة في ثمانية كتب تُوضع بجانبهم في المحاكمات، كما تحدّث عن سير جلسات المحاكمة وعن بعض الجرائم المتفشية في المجتمع وحدّد عقوباتها [2]. لكنّ هذين المؤرخين لم يذكرا شيئا عن محتوى هذه التقنينات بالرغم من زيارتهما لمصر، والغريب أنّهما لم يشيرا لتشريع حور محب ولو جزئيا رغم أهميته.

2. الأوضاع العامة في مصر قبيل اعتلاء حور محب العرش :

شهدت مصر خلال عصر العمارنة الممتدّة من اعتلاء أمنحوتب الرابع العرش إلى تسلّم حور محب الحكم أزمة سياسية داخلية وخارجية حادّة، اضطربت فيها الأحوال السياسية والاقتصادية، واختلّ النظام[3]. فبعد وفاة الملك آمنحوتب الثالث سنة 1377 ق.م أصبح ابنه امنحوتب الرابع ملكا وحيدا على الإمبراطورية. وفي عامه السادس غيّر اسمه إلى (إخناتون) ودعا إلى عبادة إله جديد عرف بـ (آتون)، ونقل عاصمة الدولة من طيبة إلى موقع جديد عرف بـ (آخت أتون) والمعروف حاليا بتل العمارنة،[4] فأحدث بذلك انقلابا في النظام السياسي والديني. ذلك النظام الذي ظل ساريا طوال العهد الفرعوني، ففي الوقت الذي عرف فيه القادمون الجدد إلى تل العمارنة ازدهارا ورخاء، وجد فيه أبناء المركزين الهامين سابقا طيبة ومنف أنفسهم عاطلين عن العمل ومجرّدين من وظائفهم ومن كل امتيازاتهم، وبكل صلة تربطهم بالبلاط الملكي[5].

وقام الملك إخناتون بتحريم عبادة أو ذكر للآلهة القديمة وما تحويه من طقوس، ودعا رعاياه إلى عبادة شخصه الإلهي، فكانت هذه المركزية في عقيدة إخناتون، سببا في انهيار الديانة الجديدة بعد وفاة راعيها، ليعود الكهنة وكل من اعتنق الديانة الآتونية إلى ديانتهم القديمة أي عبادة الإله آمون، بما فيهم الملوك الذين خلفوه[6]، وبوفاة أخناتون استلم الحكم زوج ابنته (سمنخ كارع)، وقام بخطوات جريئة – وإن كانت غير كافية – تمثّلت في رد الاعتبار للإله آمون وتشييد معابده وإعادة إعمارها[7]، إلاّ أنّ عهده لم يدم أكثر من ثلاث سنوات، وخلفه الملك (توت عنخ آمون) سنة 1347 ق.م في عمر لا يتجاوز تسع سنوات[8] فغادر مدينة أخيتاتون مع حاشيته نحو مدينة طيبة[9]، طيبة[9]، وغيّر اسمه واسم زوجته بأن حذف منهما اسم (آتون) واستبدله بآمون، وأعاد لمعابد هذا الأخير مكانتها السابقة وقام بترميمها

---

(1)– هيرودوت يتحدث عن مصر، ترجمة: محمد صقر خفاجة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007، فقرة177.

(2)– ديودور الصقلي في مصر، ترجمة: وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة، 2013، الفقرات: 75،94،95.

(3) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، تشريع حور محب، الهيئة المصرية العامة للعامة، القاهرة، 1972، ص8.

(4) – مجدي عبد الحافظ صالح، إخناتون وتطور الفن المصري، مجلة الدراسات الشرقية، ع12/11، بيروت1991، ص159؛ جون ولسون، المرجع السابق، ص–ص346 -347.

(5)– دونالدريد فورد، أخناتون ذلك الفرعون المارق، تر: بيومي قنديل، دار الوفاء، الإسكندرية،2000، ص ص155–156.

(6) – جون ولسون، المرجع السابق، ص–ص 361–362.

(7) – دونالدريد فورد، المرجع السابق، ص 219.

(8)– أحمد أمين سليم، في تاريخ الشرق الأدنى القديم مصر، سوريا القديمة، دار النهضة العربية بيروت، 1989، ص158

(9) – جون ولسون، المرجع السابق، ص 373.

وتزيين بهو الأعمدة الضخم في الكرنك بالنقوش[1]. وفي هذا دلالة واضحة على خضوعه لكهنة آمون الذين تمكّنوا من استرجاع مكانتهم ونفوذهم من جديد.

وبعد رحيل الملك توت عنخ آمون انتقل الحكم إلى رجل عسكري كبير السن هو (آي) الذي لم يحكم أكثر من ثلاث سنوات، ولما لم يكن له وريث، وقع الاختيار على أحد قادة الجيش ويّدعى: (حور محب) لسببين:

– أنّ هذا الأخير لم يكن ملوثا بالديانة الآتونية .

– أنّه كان ينتمي إلى المؤسسة العسكرية كسابقه (آي)، حيث كانت السلطة الحقيقية في يد الجيش لصغر الملوك حينها.[2]

3. من هو الملك حور محب؟

تقلّ المعلومات التي تتحدّث عن السنوات الأولى من حياة الملك حور محب وحتّى عن مسقط رأسه، إلّا أنّ اسمه الذي يدخل في بنائه اسم (حور) الإله الصقر، دفع البعض إلى الإلتفات إلى المديرية السادسة عشر بالصعيد حيث كان هذا الإله معبودا محليا لها، وقد نشأ في بلدة تُدعى (حات نسوت) على الساحل الأيمن للنيل بمحافظة المنيا، ويُعتقد أنّ والده كان حاكما على هذا الإقليم، وقد خلفه حور محب بعد وفاة والده، وتكشف الأدلّة المستقاة من مقبرته أنّه تقلّد عدّة مناصب هامة في عهد الملك توت عنخ آمون منها: القائم مقام الملكي، ومسؤول البلاد الأجنبية ويظهر بعد ذلك كالمشرف الأول على الجيش، وشغل بعدها وزيرا للملك (آي)، وقد أظهر حينها مهارة فائقة في كل الأعمال التي كُلف بها[3]، كما نجح في التصدّي للجيش الحيثي الذي أراد الانتقام من مقتل الأمير سوبيلوليوما والذي قُتل بأرض كنعان وهو في طريقه لمصر للزواج من أرملة توت عنخ أمون [4].

وفي الأخير، اعتلى حور محب العرش، في وقت تميزت فيه الظروف الداخلية بعدم وجود وريث شرعي ينتمي لعائلة التحامسة (الأسرة 18) حتى يؤول إليه الحكم، لذا صمّم الجيش في ظل تدهو[5]ر الأحوال الداخلية والخارجية سياسيا واقتصاديا أن يستولي على السلطة بتقليد أحد قادته، حيث لقي تأييدا كذلك من طرف الكهنة وعامة الشعب لما لقوه من ظلم وحيف وتدهور لحالتهم الاجتماعية خلال عهد العمارنة[6]

العمارنة[6]

ولما كان حور محب من عامة الشعب، لم يكن له سبيل لتصحيح هذا الوضع وإضفاء طابع الشرعية على حكمه سوى الزواج [7] من أميرة من أميرات البيت المالك، وفعلا فقد تزوّج من (موت – نجمت) في نفس اليوم الذي تمّت فيه مراسيم تتويجه فرعونا لمصر، وكانت هذه الأميرة آخر من ينتمي للأسرة الثامنة عشر. [8]

---

(1) – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص 158. 0

(2) – دونالدريد فورد، المرجع السابق، ص–ص 335–338.

(3) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص ص13– 17.

(4) –كلير لالوليت، الفراعنة،إمبراطورية الرعامسة، تر: ماهر جويجاتي،ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2009، ص84.

5

(6) – دونالدريد فورد، المرجع السابق، ص ص237–238.

(7) – ساد الاعتقاد في مصر الفرعونية أن الحق الملكي يقوم على أساس الدم الملكي، فحق تولي العرش يتم من خلال الخط الأنثوي، على الرغم من أن منصب الملك يمارس بواسطة الرجل الذي يتزوج بالوريثة أي بامرأة ذات نسل ملكي، حسب القاعدة التي تقول: الملكة ملكة بحق المولد والملك ملك بحق الزواج، للمزيد أنظر: محمد علي سعد الله، في تاريخ مصر القديمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص27.

(8) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب المرجع السابق ، ص.ص18–19.

وقد أثير الجدل بين الباحثين حول مكان الملك حور محب بين ملوك الأسرتين الثامنة عشر أو التاسعة عشر، فهناك من يعتبره آخر ملوك الأسرة الثامنة عشر بسبب زواجه من الأميرة (موت نجمت) شقيقة الملكة نفرتيتي[1]، والبعض الآخر يضعه على رأس الأسرة التاسعة عشرة باعتباره رجل قوي وبعيد النظر استطاع أن يقضي على الفوضى والفساد، وتمكّن من تأسيس عهد جديد سادت فيه سلطة الدولة وكلمة القانون، وعرفت بفضله مصر بعضا من مجدها السابق. لكن الرأي الأول أكثر قبولا من طرف المؤرخين.[2] وبعد وفاته سنة 1298 ق.م خلفه رعمسيس الأول الذي كان قائدا عسكريا ووزيرا له على الرغم من أنّه لم يكن من صلبه ولا يمت له بأي صلة قرابة، ليبدأ عهد الأسرة التاسعة عشر وهي من أزهى مراحل تاريخ مصر الفرعونية [3] .

4. محتوى قانون حور محب:

لقد اكتشف هذا التشريع[4] العالم الأثري الفرنسي (ماسبيرو) سنة 1882م وقام بترجمته ترجمة مبدئية، كما اهتم به الكثير من العلماء بعده، وترجموه إلى عدّة لغات حديثة وعلّقوا عليه، من أمثال: ماكس ملر، وجيمس هنري بريستيد [5].

ولقد نُقشت نصوصه على لوحة حجرية طولها خمسة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار، وسطّرت في تسعة وثلاثين سطرا على واجهة اللوحة الحجرية، وعشرة أسطر أخرى على جانبيها الأيمن والأيسر بجوار بوابة حور محب في معبد الكرنك بالأقصر[6]. كما عُثر على نسخة ثانية من هذا التشريع محطّمة الأجزاء بأحد معابد الإله آمون بمدينة طيبة. ولا تفيدنا النسخة الأخيرة كثيرا في قراءة النصوص، ولكنّها أكّدت حقيقة التشريع ونشره بين الناس. وهذا يعني حرص الملك على نشر القانون لرعيته في أمكنة مختلفة ليتسنّى للكثيرين الإطلاع عليه. أمّا اللغة التي كُتب بها النقش، فهي المعروفة لدى علماء الآثار باسم اللغة المصرية الحديثة، وبالخط الهيروغليفي الذي يبدأ من اليمين إلى اليسار على واجهة اللوحة، ومن أعلى إلى أسفل على جانبيها الأيمن والأيسر[7].

وعلى ضوء ما ورد في تشريع حور محب، فإنّ العلماء الذين درسوه قاموا بتقسيمه إلى أربعة أقسام رئيسية، وقسّموا كل قسم إلى مواد حسب موضوعها، فالقسم الأول عبارة عن مقدمة تمهيدية تحتوي على ألقاب[8] الملك حور محب وبعض الصفات التي تضفي عليه قداسة وتمنحه شرعية الحكم[9]. وهذا ما تشير إليه العبارة الآتية: «استقبل آمون – رع الفرعون حور محب بفرحة عارمة. وقد خطاه إلى القصر، وعندئذ ألبسه آمون وفي صحبته سبعة آلهة، التاج، وسائر شارات الملك»، ويبدو أنّ حور محب قد توخّى من إصدار تشريعه غايتين هما:

1- القضاء على الابتزاز الذي يقوم به جباة الضرائب والجند.

---

(1) – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص159.

(2) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص13.

(3) – كلير لالوليت، المرجع السابق، ص84.

(4) – هناك من الباحثين من يعتقد أن صاحب هذا التشريع هو الملك (توت عنخ أمون) ويتهم حور محب بنسبه إليه، مستبدلا اسم (توت عنخ آمون) باسمه حينما اعتلى العرش، للمزيد أنظر: حسين ذو الفقار صبري، حور محب، فرعون الثورة على الفساد، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص 109 .

(5) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص13.

(6) – حسين ذو الفقار صبري، المرجع السابق، ص109.

(7) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق ، ص-ص29-31 .

(8) – من بين هذه الألقاب التي اتخذها حور محب واتخذها كل فرعون اعتلى العرش من أجل التأكيد على فكرة الألوهية الفرعونية وتربطه بالعالم الآلهة وتباركه وتحميه نذكر: حورس، نبتي، نسوت بيتي، سارع، للمزيد أنظر: خزعل الماجدي، الدين المصري، دار الشروق، ط 1، عمان، 1999، ص 140.

(9) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق ، ص 38 .

2- إصلاح القضاء[1].

وقد تلخّصت المواد (3-6-7-8) في محاربة النهب الذي يمارسه الجباة في تحصيل الضرائب المستحقة للقصر الملكي والمعبد. كما منع موظّفي الدولة من ابتزاز الفلاحين من خلال الاستيلاء على جزء من محاصيلهم أو سرقة مواشيهم[2]، وقد ألزم الملك حور محب موظفي الضرائب بتوفير سفينة للفلاحين الذين لا يملكون وسيلة لنقل ضريبة الأخشاب أو لنقل المحاصيل. وهذا من باب تغليب المصلحة العامة للدولة على المصلحة الخاصة للفرد. كما أعفى الفلاح الذي سُرقت محاصيله أو نفقت حيواناته من دفع الضرائب المستحقّة عليه للدولة، بشرط أن يثبت ضياعها أو هلاكها[3].

أمّا المواد (1-5-9) فقد عالجت التعسّفات والمظالم التي يمارسها بعض الجنود، منها الاستيلاء على السفن الناقلة للضرائب بعد تحصيلها، وكذلك الاستحواذ على جلود الحيوانات من أيدي أصحابها دون مراعاة سنة الراحة[4] التي ينصّ عليها القانون[5]، وتتلخّص العقوبات المقرّرة على مرتكبي الجرائم الآنفة الذكر، في رد الممتلكات المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين[6]، وتتبعها بعض العقوبات البدنية كالضرب ألف جلدة، فضلا عن شق جلده في خمسة مواضع حتّى ينزف الدم، وفي حالات أخرى كانت تصل العقوبة إلى السجن أو الإعدام. ولم يكتف بهذا بل كان يوصم السارق بعلامات ظاهرة في أماكن مختلفة من جسمه، حسب ما تنصّ عليه المادة السابعة من التشريع حتّى تبقى آثارها طيلة حياته ويشعر بالخزي والعار. كما تطرّق هذا التشريع لجريمة الرشوة حيث تدعو المادة الرابعة منه على معاقبة الموظف المكلف بجباية الضرائب والذي يأخذ الرشوة من جانب المكلفين بدفعها بالنفي إلى الحدود الشمالية الشرقية بمنطقة ثارو[7] للعمل في في الأشغال الشاقة، وكذلك معاقبته بجدع أنفه[8].

وقد أشار تشريع حور محب إلى طبقة العبيد[9] في المادتين (10-4)، حيث منع تشغيل هذه الفئة دون رضا سادتهم لمدة تصل إلى ستة أيام لحسابهم الخاص، ومنع معاملتهم بقسوة أو إجبارهم على العمل فوق طاقتهم[10].

---

(1) – دونالدريد فورد، المرجع السابق، ص ص241-242.

(2)– أحمد رشاد موسى، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998، ص 189.

(3)– محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة،ج2،ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص ص291-292

(4) –« سنة الراحة » هي السنة التي يمنع فيها على نظار الماشية من جبي جلود الحيوانات، وتكون هذه السنة مرة كل خمس السنوات، انظر: باهور لبيب، حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص51.

(5) – أحمد رشاد موسى، المرجع السابق ، ص.189.

(6) – دونالدريد فورد، المرجع السابق، 243؛ جون ولسون، المرجع السابق ، ص282.

(7) – منطقة (ثارو) هي الاسم المصري القديم لموقع تل أبو صيفة الحالي شرق مدينة القنطرة، وعُرف منذ أيام الملك تحوتمس الثالث، وأصبحت عاصمة الإقليم الرابع عشر من أقاليم مصر السفلى، وكانت ذات أهمية إستراتيجية في العصر الفرعوني، حيث أنشئت فيها الحصون والقلاع لصد غارات البدو، كما كانت مقر لتجمع الجيوش والتوجه لسوريا وفلسطين، للمزيد انظر: محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص290.

(8)– سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقاب في مصر القديمة، مجلة أدوماتو، السعودية، عدد8، جويلية 2003، ص ص70-69.

(9) –كان عدد العبيد في مصر قليلا في العهود الأولى ، لكن زاد عددهم في عهد الدولة الحديثة، نتيجة للحروب والتوسعات المصرية في أسيا، وأغلبهم كان من الأجانب فهم أسرى حرب أو قرصنة أو قدمتهم دولهم كجزية وقد استخدموا في صفوف الجيش وفي المناجم والمحاجر للمزيد أنظر: محمد الخطيب، مصر أيام الفراعنة، دار علاء الدين، ط1، دمشق، 2001، ص146.

(10) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص-ص 49-64.

أمّا جانبا اللوحة الحجرية فقد نُقشت عليها تعليمات إدارية، وجاءت أغلب السطور فيها مهشّمة وبالأخص الجانب الأيسر منها، ويبدأ الجانب الأيمن بمقدّمة يفتخر فيها الملك حور محب بإعادة الأمن وتحقيق العدالة في أرجاء البلاد[1]، وهذا على غرار القوانين العراقية القديمة، كقانون أورنامو وقانون حمورابي...

ويضع تشريع حور محب مجموعة من القواعد التنظيمية للمحاكم، نذكر منها:

– اختيار القضاة من الرجال المعروفين بالكفاءة، والعدل، ورجاحة العقل، والمطّلعين على توجيهات الفرعون ونظم الإدارة[2]، أو كما قال حور محب: «رجال مشهود لهم بالنزاهة وحسن الخلق يعرفون كيف يزنون الآراء، رجال مطلعون على توجيهات القصر والتعليمات الإدارية»[3]، ومنحهم الحرية الكاملة في عقد المحاكمات في أي وقت أو مكان يريدون سواء داخل المعابد أو خارجها وهذا ما عبّر عنه بقوله: «إن للكهنة في أقداس الأقداس... ولكهنة الأرباب أن يكوّنوا ما شاؤوا من محاكم، لكي يحكموا بين الناس»، وممّا يدلّ على حرص الملك على تحقيق العدالة في المجتمع أن كان هو نفسه من يختار ويعيّن القضاة، حيث قال: «إني اخترتهم لمباشرة القضاء... وقمت بتوزيعهم في المدن الكبرى...» [4].

– تخصيص مرتبات هامّة للقضاة. أمّا رئيس القضاة، فكان يمنحه أضعافا حسب ديودور الصقلي[5] ونهاهم عن مصاحبة أيّ كان، أو أخذ أخذ أيّ هدية من أحد، وأعفى المحاكم من كل أنواع الضرائب، حتى لا يكون هناك مسوّغ لقبول الرشاوى. واعتبر أيّ تصرف يخالف العدالة جريمة يعاقب عليها القانون[6]، حيث قال: «وإذا سمعت أي كاهن قد جلس في محكمة ليقضي فيها، وأنّه قد برّأ مذنبا، فإنّه قد ارتكب جرما كبيرا يعاقب عليه بالإعدام»[7].

وأنهى حور محب تشريعه بخاتمة قصيرة تعّهد فيها بإعادة بناء المعابد، وإعمارها، وإغداقها بالقرابين لينال رضا الإلهين رع، وحور، وكهنتهما. وحثّ في الأخير على تطبيق القانون من أجل إحلال النظام وتحقيق العدل في البلاد.

5. مميزات قانون حور محب:

لقد صيغت قوانين حور محب من الناحية الشكلية بأسلوب كتابة النقوش الملكية، إذ تتصدّر هذا التشريع مقدّمة تحمل ألقاب الملك، وبعض عبارات المديح، وانتهى بخاتمة تعهّد فيها المشرّع بإقامة العدل وإعادة النظام والأمن، وحثّ فيها على تنفيذ قوانينه، وهذا الأسلوب من الكتابة يشبه إلى حد كبير التشريعات الشرقية الأخرى (البابلية والحيثية)[8].

ويُلاحظ أنّ هذا القانون لا يُعالج إلا جزءا يسيرا من عموم المسائل القانونية. إذ يقتصر على محاربة الابتزاز الذي يُقدم عليه جباة الضرائب من موظفين وجنود، والاستيلاء على ممتلكات الفلاحين أو تسخير عبيدهم لحسابهم الخاص، فلا نجد في هذا التشريع ما يتعلق بشؤون الجيش، ولا بعقود البيع والشراء والكراء، ولا الأحوال الشخصية، ولا حتّى ما يتعلق بشؤون الدين.

---

(1) – المرجع نفسه، ص–ص65–70.

(2) – محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص292.

(3) – عمر محمد صبحي عبد الحي، المرجع السابق، ص254.

(4)– مهاب درويش، المرجع السابق، ص6.

(5)– ديودور الصقلي في مصر، المصدر السابق، الفقرة75.

(6) – أحمد رشاد موسى، المرجع السابق، ص–ص 189–190.

(7) – مهاب درويش، المرجع السابق، ص7.

(8) – باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص32.

ويبدو أنّ الملك حور محب كمشرّع لم يهتم بحماية الفلاحين وإنصاف المواطنين البسطاء، بقدر ما اهتم بجمع الضرائب وتيسير تحصيلها، لهذا يعتبر جون ولسون أنّ تشريع حور محب ليس إلاّ مجموعة تعليمات تنظيمية وُضعت من أجل إعادة تنظيم الجهاز الإداري في البلاد الذي ضعف قبيل تولّيه العرش.[1]

وعلى الرغم من أنّ المصريين كانوا أكثر الشعوب القديمة تمسّكا بأهداب الدين، غير أنّ تشريع الملك حور محب لم تظهر عليه الصبغة الدينية، حيث يدرك الباحث بسهولة أنّ قوانينه ذات بعد مدني بحت[2]، على الرغم من إدعاء حور محب في المقدّمة أنّ الآلهة هي من توّجته توّجته ملكا على عرش مصر ومنحته شارات الحكم، حيث نصّ على الجرائم المدنية وحدّد عقوباتها فقط.

ومن الناحية الجزائية تميّزت العقوبات المقررة في هذا التشريع بعقوبات بدنية قاسية، كالإعدام، وبتر الأطراف، والضرب، والنفي إلى أقاصي صحراء سيناء أو كوش[3]، لكن لو عدنا إلى الوثائق السابقة للدولة الحديثة والتي سبقت عهد حور محب لرأينا أنّ العقوبات المقرّرة فيها أقل قسوة من عقوبات تشريع حور محب، فمثلا تنصّ وثيقة تعود للأسرة الخامسة (الدولة القديمة)، على إعفاء كهنة معبد أبيدوس من أعمال السخرة وتعاقب الشخص الذي يجرؤ على مخالفة هذا الأمر بفصله من وظيفته وتسخيره لخدمة المعبد فقط. وفي مرسوم آخر يعود للأسرة السادسة عشر (أي خلال عصر الانتقال الثاني) يورد لنا معاقبة أحد كهنة معبد قفط ارتكب جرائم خطيرة منها، الخيانة لصالح الأعداء، فتم فصله من وظيفته، ومحو اسمه، واسم ورثته من الوثائق الرسمية للدولة، ومصادرة أملاكه[4]. ويتبين لنا من خلال هذين المرسومين المرسومين طبيعة العقوبات المسلطة على المخالفين للقانون والعائدة إلى الفترة السابقة للدولة الحديثة، إذ تكتفي بالفصل من الوظيفة، ومصادرة الأملاك. ويغيب منها العقاب البدني القاسي، كالإعدام، والجلد، أو قطع وبتر الأطراف.

والسؤال الذي يُطرح هنا: ما الذي جعل العقوبات الواردة في تشريع حور محب أكثر قسوة من العقوبات السابقة له؟

يكمن السبب في قسوة العقوبات التي تطال المخالفين للقانون، رغم بساطة المخالفات المرتكبة إلى الانتشار الواسع للفساد من رشوة واختلاس وظلم من قبل كبار رجال الدولة، فرأى الملك حور محب أنّه لا سبيل لتحقيق العدل والأمن إلا بإصدار مراسيم حازمة وتسليط أقسى العقوبات،[5] في حين انهارت مكانة الفرعون وزالت هيبته ولم يعد لكلمة الملك ما كان لها من قبل من رهبة واحترام. وحلّ قانون عام مدوّن محل نظام مبني على قبول طاعة الملك- الإله[6]، وبذلك لم يعد ينظر الشعب إلى الفرعون كملك – إله حكيم «يعتني بمصر ويرعى أهلها، كما يرعى الراعي غنمه، ويحفظ الاستقرار، ويُؤمّن الحماية لها من الأخطار»[7]، ويضمن لها تدفق مياه نهر النيل، وخصوبة الأرض، كما كانوا يعتقدون.

---

(1) -جون ولسون، المرجع السابق، ص- ص380 -382.

(2)- محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص266.

(3) - دونا لدريد فورد، المرجع السابق، ص343.

(4) -جون ولسون، المرجع السابق، ص387

(5) -حسين ذو الفقار صبري، المرجع السابق، ص-ص 113-114.

(6) -جون ولسون، المرجع السابق، ص 388.

(7)- عمر محمد صبحي عبد الحي، الفكر السياسي وأساطير الشرق الأدنى القديم، بلاد ما بين النهرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1998، ص245.

وتبدأ أولى مظاهر انهيار مكانة الفرعون إلى العصور الانتقالية التي تفكّكت فيها مفاصل الدولة وسادت فيها اللامركزية خاصة بعد سقوط الحكومة المركزية على يد الهكسوس[1] الذين احتلوا الدلتا، وكذلك خلال عصر العمارنة الذي انكفأت فيه مصر على نفسها، فكل هذه العوامل غيّرت في فلسفة الحكم وفي نظرة الإنسان المصري إلى الفرعون الذي صار أقرب للبشر منه إلى الإله[2].

والمتمعّن في هذا القانون يلاحظ كثرة الإشادة بالإله آمون. وهذا يدعونا إلى التساؤل: هل كان الملك حور محب صنيعة كهنة آمون الذين تمكّنوا من إسقاط الملوك المارقين، واستعادوا نفوذهم مقابل قبولهم ارتقاء هذا الملك العرش ؟

رغم استعادة كهنة الإله آمون لامتيازاتهم ومكانتهم السابقة لفترة العمارنة، فإنّه لا يمكن اعتبار ذلك ضعفا في شخصية الملك حور محب، بقدر ما يكون محاولة منه لاستمالتهم إليه ليكونوا سندا داعما لحكمه ولإصلاحاته الداخلية. كما أنّه لم يخضع خضوعا تامّا لهم مثلما حدث ذلك مع الملك توت عنخ آمون، حينما انتسب إلى آتون ثم إلى آمون بعد ذلك، بل كان الملك حور محب دوما يؤكد انتماءه إلى الإله حور وهو أحد آلهة الشمال محافظا على توازن بين هذين الإلهين، كما يتضح من مرسوم التتويج، فإذا كان آمون قد رفعه ملكا على البلاد، فلأنّ الإله حور سبق وأن اصطفاه لحكم البلاد وتطهيرها من الفساد كما يذكر ذلك[3].

6. الخاتمة:

وفي الأخير يمكن أن نستخلص ما يلي:

– أن قانون الملك حور محب يعتبر أهم اكتشاف في ميدان التشريعات القانونية في مصر الفرعونية، ويُعد التقنين الوحيد الذي عُثر عليه منقوشا على لوحة حجرية من بين التشريعات المصرية الأخرى، وأنّ هذا القانون قد جاء مقسّما في ثلاثة أجزاء، فبدأ بمقدمة تذكر تتويج حور محب الحكم بمباركة الآلهة، وتليها مجموعة قوانين، وينتهي بخاتمة يدعو فيها الملك لاحترام قوانينه للقضاء على الظلم المتفشي في البلاد، ونلاحظ وجود تشابه بينه وبين القوانين العراقية من الناحية الشكلية، ولا نستبعد وجود تأثيرات عراقية قديمة على هذا التقنين، خاصة إذا علمنا بوجود علاقات حضارية بين الطرفين منذ فجر التاريخ وتطورت بمرور العصور.

– يبدو أن هذه القوانين أقرب للمراسيم منها للتشريعات القانونية، لأنّها كانت مجرد قرارات صدرت من الملك للحفاظ على وصول الضرائب كاملة لمخازن القصر الملكي وللمعابد الرسمية بعد أن كان جامعو الضرائب سواء كانوا جنودا أو موظفين ينهبون الكثير منها، أو يغضون الطرف عنها مقابل رشوة تمنح لهم.

– أغلب العقوبات المنصوص عليها جاءت بدنية وقاسية مقارنة بالمراسيم التي سبقتها، وحتى تلك التي جاءت بعدها كالإعدام، والضرب، وتشويه الأعضاء (قطع الأطراف، جدع الأنف)، والنفي، وهذا يشير لاستفحال ظاهرة السرقة والرشوة، كما تشير لحالة الظلم والفوضى التي كان يعيشها المجتمع المصري خلال عصر العمارنة، ممّا استدعى عقوبات رادعة.

---

[1] – الهكسوس غزاة آسيويون سيطروا على مصر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن السادس عشر قبل الميلاد أي ما بين الدولتين الوسطى والحديثة يسميهم المؤرخ المصري مانيتون (الملوك الرعاة)، لكن كلمة (الهكسوس) تعني في الحقيقة (حكام البلاد الأجنبية)، تم طردهم من مصر من طرف الأسرة الثامنة عشرة القائمة في طيبة بقيادة الملك أحمس الأول، أنظر:

- Georges Posener, dictionnaire de la civilisation égyptienne Fernand Hazan, Paris, 1959, P.P36.37

[2] – جون ولسون، المرجع السابق، ص 388.

[3] –حسين ذو الفقار صبري، المرجع السابق، ص120

6. قائمة المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية:

- التوراة سفر الخروج
- ديودور الصقلي في مصر، ترجمة: وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة، 2013.
- هيرودوت يتحدث عن مصر، ترجمة: محمد صقر خفاجة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007.

المراجع باللغة العربية:

- أحمد أمين سليم، في تاريخ الشرق الأدنى القديم مصر، سوريا القديمة، دار النهضة العربية بيروت، 1989
- أحمد رشاد موسى، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.
- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، سلسة عالم المعرفة (183)، الكويت، مارس،1994.
- باهور لبيب، صوفي حسن أبو طالب، تشريع حور محب، الهيئة المصرية العامة للعامة، القاهرة، 1972.
- جون ولسون، الحضارة المصرية، تر: أحمد فخري، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، (د.ت).
- خزعل الماجدي، الدين المصري، دار الشروق، ط 1، عمان، 1999.
- دونالدريد فورد، أخناتون ذلك الفرعون المارق، تر: بيومي قنديل، دار الوفاء، الإسكندرية،2000.
- عمر محمد صبحي عبد الحي، الفكر السياسي وأساطير الشرق الأدنى القديم، بلاد ما بين النهرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1998.
- فخري أبو سيف مبروك، التفويض في النظم السياسية القديمة، مطبعة المدني، القاهرة، 1980.
- كلير لالوليت، الفراعنة، إمبراطورية الرعامسة، تر: ماهر جويجاتي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
- محمد علي سعد الله، في تاريخ مصر القديمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001.
- محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة،ج2،ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- محمد الخطيب، مصر أيام الفراعنة، دار علاء الدين، ط1، دمشق، 2001.
- محمد عبد الهادي الشقنقيري، مذكرات في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.
- هنري فرانكفورت وآخرون، ما قبل الفلسفة، تر: جبرا إبراهيم جبرا، دار مكتبة الحياة، بغداد، 1960.

المقالات بالعربية:

- حسين ذو الفقار صبري، حور محب، فرعون الثورة على الفساد، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
- سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقاب في مصر القديمة، مجلة أدوماتو، السعودية، عدد8، جويلية 2003.
- مجدي عبد الحافظ صالح، إخناتون وتطور الفن المصري، مجلة الدراسات الشرقية، ع12/11، بيروت1991.

المراجع بالفرنسية:

- Alexandre Moret, Histoire de l'Orient, tome I, préhistoire, 4eme et 3eme millénaire, p.u.f, Paris, 1941.
- Bernadette Menu, recherches sur l'histoire juridique, économique et social de l'ancienne Egypte, institut français d'archéologie oriental, paris, 1998.
- Georges Posener, dictionnaire de la civilisation égyptienne Fernand Hazan, Paris, 1959.